اقتباس: جلود. ميثاق. خ. (٢٠٢٥). سياسة سلطنة عمان تجاه قضايا أمن الخليج العربي. مجلة دراسات إقليمية. (١٩). ٦٤. ٩-٣٤.
https://doi.org/10.33899/regs.2025.186858

سياسة سلطنة عمان الخارجية تجاه قضايا امن الخليج العربي

أ.د. ميثاق خير الله جلود
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل
dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٥/٢/٥ القبول: ٢٠٢٥/٣/٢٥ النشر: ٢٠٢٥/٤/١

مستخلص البحث

بُنيت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على أساس النأي بالبلاد عن الصراعات والنزاعات الاقليمية والدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المحيطة بها، وحتى عندما تبنت سلطنة عُمان موقفا مساندا للعراق في حرب إيران أو للكويت بعد الاجتياح العراقي؛ كان موقفها هذا بحدود معينة، إذ أبقت على نافذة مفتوحة. يهدف البحث إلى عرض ومناقشة الاستراتيجية العُمانية الأمنية على مستوى الأمن الخليجي، ومدى نجاحها في إبعاد عُمان عن الصراعات، وقدرة عُمان في اقناع جيرانها بتفهم هذه السياسة. وتكمن أهمية البحث في بيان طبيعة السياسة الخارجية العمانية في المجال الأمني إذ انفردت عمان بتقديم مشاريع أمنية لحماية أمن الخليج العربي، كما كانت الدولة الخليجية الأولى التي وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٠. تضمن البحث أربعة محاور أساسية، تناول الاول مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية، فيما درس الثاني أمن الخليج العربي من المنظور العُماني، وعالج الثالث موقف عُمان من حروب الخليج الثلاثة، وناقش الرابع سياسة عُمان تجاه التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي وانتهى بخاتمة تضمنت عدداً من الاستنتاجات أهمها أن مشاريع عُمان الأمنية بمثابة خط صد موازي لا يتعارض مع فلسفتها بالاعتماد على القوات الأمريكية، وهذه السياسة بعيدة المدى لا يُتوقع أن يتم تغيرها في المرحلة القادمة.

الكلمات المفتاحية: سلطنة عُمان؛ السياسة الخارجية؛ الأمن؛ الخليج العربي.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Jaloud. Mithaq. Kh. (2025). The Sultanate of Oman's foreign policy towards Gulf security issues. *Regional Studies Journal*. (19). 64. https://doi.org/10.33899/regs.2025.186858

The Sultanate of Oman's Foreign Policy towards Gulf Security Issues

Prof. Dr. Mithaq Kh. Jaloud
Regional Studies Center/University of Mosul
dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

Received: 5/2/2025 Accepted: 25/3/2025 Published: 1/4/2025

Abstract

The foreign policy of the Sultanate of Oman has been built on the principle of keeping the country distant from regional and international conflicts and disputes and avoiding interference in the internal affairs of neighboring countries. Even when Oman adopted a supportive stance toward Iraq during the Iran-Iraq War or toward Kuwait after the Iraqi invasion, its position was always within certain limits, leaving an open window for diplomatic flexibility. This study aims to present and discuss Oman's security strategy in the context of Gulf security and assess its success in keeping Oman away from conflicts and its ability to persuade its neighbors to understand this policy. The importance of this study lies in clarifying the nature of Oman's foreign policy in the security sector, as Oman was unique in offering security initiatives to safeguard the security of the Arabian Gulf. Oman was also the first Gulf country to sign a security agreement with the United States in 1980. The study consists of four main sections: the first addresses the foundations of Oman's foreign policy, the second examines Gulf security from an Omani perspective, the third analyzes Oman's position on the three Gulf Wars, and the fourth discusses Oman's policy toward the U.S. military presence in the Arabian Gulf. The conclusion presents several findings, the most important of which is that Oman's security initiatives act as a parallel line of defense, in line with its philosophy of relying on U.S. forces. This long-term policy is unlikely to change in the near future.

Keywords: Sultanate of Oman; Foreign Policy; Security; Arabian Gulf.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

منذ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١، أخذت دول الخليج العربي تبحث عن صيغة جديدة تحفظ فيها أمنها وأمن الخليج العربي بشكل عام، على الرغم من كون هذا الملف كان ولا يزال بيد الولايات المتحدة الأمريكية التي ملأت الفراغ الأمني الذي خلفه الانسحاب البريطاني، إلا إن ذلك لا ينفي دور دول الخليج العربي التي تبنت استراتيجيات مختلفة نسبياً تجاه هذا الملف المهم، ولاسيما سلطنة عُمان التي طرحت أكثر من مرة مبادرات لتأسيس قوة خليجية، تحافظ على أمن الخليج العربي من المخاطر التي هددت هذا الأمن على مدى العقود الخمسة الماضية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى عرض ومناقشة الاستراتيجية العُمانية الأمنية على مستوى الأمن الخليجي، ومدى نجاحها في إبعاد عُمان عن الصراعات، وقدرة عُمان في اقناع جيرانها بتفهم هذه السياسة.

أهمية البحث: تعد دراسة السياسة الخارجية من الأمور المهمة لمعرفة طبيعة وفلسفة الأنظمة السياسية وصناع القرار، وقدر تعلق الأمر بسلطنة عُمان فإن هذا البلد ينفرد بتبني سياسة خارجية حيادية إيجابية تارةً وسلبية تارةً أخرى، فضلاً عن أن سلطنة عُمان كانت من أكثر الدول التي تبنت مشاريع لمقاربة أمنية خليجية.

اشكالية البحث: تقوم اشكالية البحث على عدد من الأسئلة:

-ماهي فلسفة السياسية الخارجية العُمانية؟

- لماذا تتبنى سلطنة عُمان الحياد الإيجابي، والسلبي أحيانا؟

-هل كان للموقع الجغرافي العُماني دور في تبني سياسية خارجية معينة؟

- ما هي المشاريع العُمانية لأمن الخليج، وما هو سبب تفرد عُمان بهذه المشاريع؟

- ما هو موقف عُمان من حروب الخليج الثلاثة وعلى ماذا تم بنائه؟

فرضية البحث: هناك تأثير واضح للموقع الجغرافي العُماني على سياستها الخارجية في المجال الأمني فهي تقع على رأس عقدة استراتيجية تتمثل بمضيق هرمز، كذلك فإن للأسرة الحاكمة في عُمان وطبيعتها المسالمة دور أيضا، فضلا عن الأحداث

الأمنية التي شهدها الخليج العربي والتي جعلت صانع القرار السياسي العُماني يفكر ببدائل ذاتية، لتقليل الاعتماد تدريجيا على القوى الأجنبية، لاسيما الولايات المتحدة، كل هذه الأسباب تجتمع مع الوزن الجيوسياسي العُماني المحدود.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي في كتابة هذا البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على أربعة محاور:

أولاً: مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية.

ثانيا: أمن الخليج العربي من المنظور العُماني.

ثالثا: موقف عُمان من حروب الخليج الثلاثة.

رابعا: سياسة عُمان تجاه التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي.

أولاً: مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية:

تحكم السياسة الخارجية ثلاث توجهات أساسية علي الأقل، بصرف النظر عن سياقها التاريخي، هذه التوجهات تتبناها الوحدات السياسية في علاقتها بالنظام الدولي وهي: (العزلة ،الائتلاف ، التحالف)، ولا يتم تبني أي من هذه الخيارات عشوائيا، وإنما تحكم عملية اختيار أحد هذه التوجهات مجموعة متغيرات، تقود إلى اختيار أي منها، أهم هذه المتغيرات: هيكل النظام الدولي، وارتباط الاستراتيجيات الخارجية بطبيعة التوجهات المحلية، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الدرجة التي يدرك بها صانعو القرار السياسي طبيعة التهديد الخارجي لمصالح دولهم، كل هذه المعطيات تجتمع مع وزن الدولة الجيوسياسي في محيطها الاقليمي، ولاسيما الموقع الجغرافي والإمكانات العسكرية والاقتصادية واستقرار النظام السياسي (العبدلي، ٢٠١٤).

لقد حدد السلطان قابوس بن سعيد(١٩٧٠-٢٠٢٠)[١] ملامح السياسة الخارجية العُمانية في خطاب له بمناسبة اليوم الوطني العُماني في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٢ عندما قال:" **سياستنا الخارجية تقوم على انتهاج سياسة حسن الجوار... وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ... وتدعيم علاقاتنا مع الدول العربية وإقامة علاقات ودية مع دول العالم... " (عباس، ٢٠١٤، ٥٠٩).**

وبهذا فقد لخص السلطان قابوس فلسفة دولته في ادارة الملف الخارجي بسمة أساسية، ومحورها: الهدوء والتأني المفرط، وقد انعكس توجه سلطنة عُمان الهادئ هذا في جميع القضايا العربية، إذ بُنيت السياسة الخارجية العُمانية على أساس النأي بالبلاد عن الصراعات الاقليمية والدولية، وتجنب النزاعات، وعدم التدخل في شؤون الأخرين والإيمان ببرغماتية بعيدة عن العواطف والإيديولوجيات (البلوشي، ٢٠١٦، ٥٥)، ويبدو أن سلطنة عُمان ترتبط بإرث تاريخي انعكس على هذا الفعل في السياسة الخارجية، إذ كانت عُمان تتمتع بنوع من الاستقلالية (أمويا، عباسيا، عثمانيا) (البلوشي، ٢٠١٦، ٥٥).

أمثلة كثيرة تؤكد هذه التوجهات العُمانية التي نسميها بـــ(الخمول الايجابي) فعلى سبيل المثال وفيما يخص القضية الفلسطينية، كانت سلطنة عُمان تلتزم دوما بالموقف العربي الموحد، أما إذا حصل اختلاف في الرؤى العربية فإن عُمان تميل إلى الأخذ بالحلول السلمية (عباس، ٢٠١٤، ٥٠٩)، ومن الشواهد أيضا: عدم تماهي عُمان

---

(١) ولد في مدينة صلالة العُمانية التابعة لإقليم ظفار عام ١٩٤٠، وهو الإبن الوحيد للسلطان سعيد، تلقى تعليمه الأولي في صلالة قبل الذهاب إلى إنكلترا عام ١٩٥٨ إذ أمضي سنتين في مدرسة خاصة قبل الالتحاق بأكاديمية (ساند هرست) العسكرية في إنكلترا عام ١٩٦٠، تولى الحكم عام ١٩٧٠، بعد إزاحة والده سعيد بن تيمور عن السلطة عرف بهدوئه وحكمته، وهو من أصغر الزعماء العرب سناً عندما تسنم السلطة وأكثرهم مدة، حكم عُمان حتى وفاته عام ٢٠٢٠ (موقع الجزيرة نت، د.ت).

مع الموقف الخليجي الواضح في دعم العراق خلال الحرب مع إيران، أما أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية(١٩٩٠-١٩٩١) كانت عُمان الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق. ما سبق من شواهد لا يعني إن عُمان تلتزم بهذا الحياد بالكامل ؛ فقد شاركت بالجهد العسكري ضد العراق عام ١٩٩١، و دعمت حرب الانفصال التي شنها الاشتراكيون في اليمن ضد الوحدة ، وبعد هزيمة الاشتراكيين استضافت قائد الانفصال (علي سالم البيض) (البلوشي، ٢٠١٦، ٥٥).

يرتبط تفسير سلوك سلطنة عُمان في السياسة الخارجية بعدة محددات، أهمها: الوزن الجيوسياسي لهذه الدولة، فضلا عن محددات أخرى منها تبني عُمان للمذهب الإباضي[١]، الذي كان سببا في العازل العقائدي الموضوعي بينها وبين شقيقاتها العربيات المجاورات، فاجتهادات المذهب الإباضي (دون الخوض في التفاصيل) تنتهي إلى فتاوى لا تتناغم في بعض جوانبها وخصوصا السياسة منها مع محيطها الخليجي، كما ضاعف من هذه العزلة حاجزين جغرافيين هما: الصحراء المترامية الأطراف التي تحدها من الشمال، وبحر العرب الذي يحدها من الجنوب (العبدلي، ٢٠١٤).

فضلا عن اطلالتها على مضيق هرمز (سلمان & التميمي، ٢٠١٣، ٢٧٥) الذي يعد واحدا من أهم الممرات العالمية، - يوجد في العالم نحو (٤٣) مضيقا مائيا- (محمد، ٢٠٠٩، ٩٦)، فالخليج العربي بحيرة شبه مغلقة يمثل مضيق هرمز حلقة الوصل البحرية بينه وبين والعالم، يمر خلاله يوميا أكثر من مئة سفينة، أي بمعدل سفينة واحدة كل (١٥) دقيقة (البستكي، ٢٠٠٣، ٣١-٣٢).

---

(١) تنفرد سلطنة عُمان عن باقي دول الخليج بارتباطها بالمذهب الاباضي منذ نهاية العصر الاموي وحتى الان اذ يشكل الاباضيون الغالبية في عُمان، والمذهب الاباضي مغاير لأهل السنة في عدد من المسائل الشرعية والفقهية، لذلك فتأثيره واضح في العلاقات العُمانية- الخليجية (عرب، ٢٠١٢، ٢-٥).

يقع مضيق هرمز بين شبه جزيرة مسندم العُمانية والأراضي الإيرانية، يحيط به الساحل العُماني من الجهة الجنوبية وتحده إيران من الشمال الشرقي، يبلغ عرضه نحو (٢٩) ميلا بحريا ويبلغ طوله نحو(٤٠) ميلا بحريا (محمد، ٢٠٠٩، ٩٩)، ولتنظيم الملاحة فيه عقدت سلطنة عُمان اتفاقية مع إيران عام ١٩٧٤ (محمد، ٢٠٠٩، ١٠٥)، تم على إثرها تشكيل دوريات بحرية مشتركة بين الطرفين (عباس، ٢٠١٣، ٥٥٤)، لذلك لم يكن مصادفة أن تجلب عُمان القوات الأمريكية عام ١٩٧٥ فهي كانت تبحث عن الحماية والخشية من الضغط الإيراني وإن لم تعلن ذلك.

بعد سقوط شاه ايران عام ١٩٧٩ اتفقت الولايات المتحدة والسعودية وعُمان على حماية المضيق (محمد، ٢٠٠٩، ١٠٥). وبهذا يمكن القول إن مضيق هرمز فرض بعضا من الخصوصية على سياسة سلطنة عُمان الأمنية تجاه إيران ودورها في الخليج العربي (خزار، ٢٠١١، ٣٦).

خارطة الخليج العربي يتوسطها مضيق هرمز (مسن، ٢٠١٧، ٢٦)

ثانيا: أمن الخليج العربي من المنظور العُماني:

يمكن القول إن مصطلح أمن الخليج العربي ظهر على الساحة الخليجية بوضوح بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي عام ١٩٧١، والذي ترتب عليه بروز الدور الأمني الإيراني (البستكي، ٢٠٠٣، ٤١)، وقد كانت سلطنة عُمان تتحفظ عادة على استبعاد إيران عن المشاركة في ترتيبات أمن الخليج العربي (المسفر، ١٩٩٨، ١٧)، وذلك لأن سلطنة عُمان تتعامل مع إيران بمرونة كبيرة بسبب الإطلالة المشتركة على مضيق هرمز، ودول الخليج العربي تعودت على هذا الاسلوب المهادن من عُمان لذلك لا نجدها تعترض عليه اعتراضات شديدة.

لقد تميزت سلطنة عُمان عن باقي دول الخليج العربي بوضوح الرؤية فيما يخص أمن الخليج العربي، فهي تدعو دائما إلى إقامة صيغة أمنية مشتركة بين دول الخليج العربي، فمنذ تسنمه السلطة عام ١٩٧٠ سعى السلطان قابوس إلى الترويج لفكرة إقامة ترتيبات أمنية بين دول الخليج العربي فبدأ بالتحذير من الخطر الشيوعي (عباس، ٢٠١٣، ٥٥٤)، إذ دعا في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٦ إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية دول حوض الخليج العربي(العراق، السعودية، الكويت، الإمارات، عُمان، قطر، البحرين، إيران) (عباس، ٢٠١٣، ٥٥٥)، وفي هذا الاجتماع طرحت سلطنة عُمان فكرة إقامة قوة خليجية مشتركة، إلا إن المؤتمر انتهى دون أن يلقى الطرح العُماني استجابة من دول الخليج وبخاصة العراق، الذي كان لا يرغب بدور أمني لإيران في الخليج العربي (العريمي، ٢٠٠٧، ٢٩).

وبعد انتهاء المؤتمر بدون نتائج ملموسة، عقد مؤتمر ثانٍ في العاصمة العُمانية مسقط في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٧، دعت السلطنة خلال وقائعه هذه المرة بوضوح إلى عقد معاهدة دفاع خليجية، تشترك فيها إيران، لكن العراق رفض اشراك إيران مجددا (عباس، ٢٠١٣، ٥٥٦).

بعد تحولات عام ١٩٧٩ (سقوط شاه إيران وغزو السوفييت لأفغانستان) بدأت مسألة أمن الخليج العربي تأخذ حيزا واسعا من النقاش في دوائر صنع القرار الخليجية، ففي عام ١٩٧٩ أعلنت سلطنة عُمان بعد التنسيق مع الولايات المتحدة عن الترتيب لحلف يضم كل من (الولايات المتحدة ،بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية ، اليابان ودول الخليج) فيما عرف بـــ (المشروع التقني العُماني) لتأمين الملاحة في مضيق هرمز، إذ تم رصد نحو(١٠٠) مليون دولار لتحسين التدابير الأمنية في الخليج العربي، وقد سعت عُمان للحصول على قوارب خفر ساحلية وطائرات استطلاع ومعدات الكترونية بحرية ، لكن ردود الفعل الخليجية تباينت حول المشروع، فقد رفض كل من العراق والكويت والبحرين المشروع بينما تحفظت السعودية والامارات وقطر عليه (عباس، ٢٠١٣، ٥٥٩)، لأنه دعا دولا أجنبية لتمويله والاشتراك فيه، لذلك أعلنت السلطنة إنها على استعداد لاستبعاد الدول الغربية منه إذا تعهدت الدول الخليجية بتمويله، ورغم ذلك لم تتلقَ ردا على مقترحها (العريمي، ٢٠٠٧، ٣٠)، لذلك لم يرَ المشروع النور، ويبدو إن وجهة نظر دول الخليج كانت مبنية على الاعتماد المطلق على الولايات المتحدة في حماية أمن الخليج العربي.

في خضم هذه التحولات الأمنية شهد عام ١٩٨٠ الإعلان عن مبدأ كارتر[١] وقد رحبت سلطنة عُمان بهذا المبدأ ووجدت فيه تعهدا جديا من الولايات المتحدة لحماية أمن الخليج العربي ومضيق هرمز (Lones, 2015, 2) إذ أخذت عُمان تربط أمنها بشكل مباشر بمشاريع الولايات المتحدة الأمنية في الخليج العربي منذ ذلك التاريخ، بعد أن أدركت إن المنطقة مقبلة على مخاطر جمة، إذ كانت دول الخليج العربي قد وقعت

---

[١] أعلن عنه الرئيس الامريكي جيمي كارتر في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠، ويعتمد على استخدام القوة العسكرية الأمريكية إذا تعرضت المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى الخطر (Chookiat Panaspornprasit, 2005, 81-82).

عدة اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة في السابق طابعها تسهيل الوجود العسكري وتأجير قواعد (Lawson, 2004, 10)، لكن السلطنة تقدمت بخطوة أكبر عندما أعلنت عن منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بالحدود المكفولة للدول الصديقة– الواقع كان اتفاقية أمنية تتجدد تلقائيا كل عشر سنوات–، وإنها لم تمنح الولايات المتحدة حق إقامة قواعد، أو وجود دائم لقوات عسكرية، وهذا ما أكدته الولايات المتحدة (سويد، ٢٠٠٤، ٨٨)، إلا أن التجربة التاريخية تشير إلى إخفاء جزء من بنود مثل هذه الاتفاقيات (الشمري، ٢٠١٣، ١٢١).

لقد حسمت عُمان امرها مبكرا بعد أن ادرك صانع القرار السياسي العُماني أن أمن الخليج العربي سيكون مرتبطا بالولايات المتحدة لعقود قادمة، ووفق هذه الاستراتيجية رفضت عُمان كل المقترحات التي قدمها رئيس الاتحاد السوفييتي ليونيد برجينيف(١٩٦٤–١٩٨٢) عندما أعلن عن استعداد الاتحاد السوفييتي للإسهام في وضع ترتيبات لأمن الخليج العربي، ووصفت الخارجية العُمانية الأمر بأنه تدخل في شؤون دول الخليج العربي! (العريمي، ٢٠٠٧، ٢٥).

لقد حاولت عُمان أيضا عمل توافق بين الحماية الأمريكية والحماية الذاتية لدول الخليج العربي، لذلك استمرت بتقديم المشاريع الأمنية الخليجية ، ووفق هذا السياق تقدمت عام ١٩٨٠ بمشروع جديد فحواه انشاء هيئة مختصة تشرف على أمن مضيق هرمز تقوم دول الخليج العربي والدول الصناعية بتمويله، لكنها لم تجد استجابة جدية للمشروع (عباس، ٢٠١٣، ٥٦٣).

بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ صرح السلطان قابوس قائلا:" **اعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية في اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة قادرة بمفردها على حماية أمن الخليج، ولكن حتما في تكتلنا الأمني الدفاعي الجماعي قوة يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي**" (الجشعمي، ٢٠١٧، ٨٧٨)، لذلك وقعت عُمان مع السعودية اتفاقية أمنية في الثالث

والعشرين من شباط١٩٨٢ (الجشعمي، ٢٠١٧، ٨٨٣)، وبهذا فإن عُمان حاولت التشبيك الأمني مع دول الخليج بعد حصولها على الحماية الأمريكية المباشرة.

لقد شهدت حقبة الثمانينيات من القرن العشرين رغبة من دول الخليج العربي في تطوير قدرات جيوشها فقد بدأت اولى المناورات العسكرية بين دول الخليج العربي في العاشر من تشرين الأول عام ١٩٨٣ على أرض دولة الإمارات (الجشعمي، ٢٠١٧، ٨٨٤)، كذلك تم تأسيس قوة درع الجزيرة لهدف معلن هو: إيجاد قوة خليجية قادرة على القيام بالمهام المطلوبة للدفاع عن أمن الخليج العربي، وردع أي اعتداء تتعرض له دول الخليج، إذ أقرت دول مجلس التعاون في دورتها الثالثة بالعاصمة البحرينية المنامة توصية وزراء الدفاع بتأسيس هذه القوة، وقد تمركزت وقوامها في حينه خمسة آلاف جندي! في حفر الباطن شمالي شرقي السعودية عام ١٩٨٦ (موقع الجزيرة نت، ٢٠١١).

كان من نتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إدراك دول الخليج العربي أنها غير قادرة بمفردها على حماية نفسها، وضرورة إيجاد صيغة جديدة لأمن الخليج العربي، لذلك انبثق (إعلان دمشق) الذي تم التوقيع عليه في السادس من آذار ١٩٩١ في دمشق بعد مناقشات لمدة يومين قام بها وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا (٦+٢)، وبموجب هذا الاتفاق يصبح للقوات المصرية والسورية وجوداً عسكرياً دائماً في دول الخليج (Ahady, 1994, 219)، إلا إن المشروع فشل ولم يطبق لعدة أسباب؛ أهمها الفتور في الموقف السعودي، والضغط الإيراني على سوريا وعدم الرغبة المصرية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تعارض المشروع إلا إن المنطق يشير إلى تعارضه مع توجهاتها الأمنية في الخليج العربي.

اقترحت عُمان تشكيل قوة خليجية من (١٠٠) ألف جندي في كانون الأول عام ١٩٩١ اثناء اجتماع للقيادات الخليجية في الكويت، وقد رحبت الولايات المتحدة بالمشروع! (جلود، ٢٠١٧، ١٩٠)، إذ بقيت عُمان تتزعم الاتجاه المنادي ببناء القدرات الذاتية لدول الخليج، وقد شكل مجلس التعاون الخليجي لجنة أمنية عليا برئاسة السلطان

قابوس، تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية لرؤساء الأركان في دول الخليج ، ففي الثاني والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٢ عُقد اجتماع في مسقط تم فيه تداول الفكرة، خلُص الاجتماع إلى رفع توصية إلى السلطان قابوس بخصوص آليات تفعيل القوة الخليجية، وقد تم شكر السلطان قابوس على المشروع، فضلا عن اعلان الأمين العام للمجلس (عبدالله بشارة) عن إحالة مشروع السلطان قابوس في تشكيل (الجيش الخليجي الموحد) للدراسة (موسوعة مقاتل الصحراء، د.ت)، إلا إن المشروع لم يرَ النور ، إذ كانت القيادات الخليجية ترغب بتطوير قوة درع الجزيرة (عباس، ٢٠١٤، ٥٢٧)، وقد تبنت هذا الطرح السعودية يساندها كل من البحرين والكويت (موسوعة مقاتل الصحراء، د.ت)، فضلا عن التحولات الأمنية التي برزت بعد حرب الخليج الثانية ولاسيما التغول العسكري الأمريكي في الخليج العربي.

بعد عدة مشاريع خليجية وبالذات عُمانية لم يصمد ويرى النور سوى مشروع قوة درع الجزيرة، لذلك قامت دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة عدد هذه القوة إلى (٢٢) ألف مقاتل عام ٢٠٠٢، كما استمرت الدراسات الهادفة إلى تطوير وتحديث هذه القوة والرفع من كفاءتها القتالية والفنية (موقع الجزيرة نت، ٢٠١١).

ثالثا: موقف عُمان من حروب الخليج الثلاثة:

١- حرب الخليج الأولى:

خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) اندلعت ثلاث حروب كبيرة في الخليج العربي، كان طرفها الاساسي العراق، إلا إن تأثير هذه الحروب كان مباشرا على دول الخليج العربي، ففيما يخص حرب الخليج الاولى (العراقية-الايرانية) كانت الخلافات العراقية الإيرانية قديمة جديدة ولاسيما الخلاف على الملاحة في شط العرب والخليج العربي وترسيم الحدود (مقلد، ١٩٨٤، ١٩٢)، وبعد أن تكررت الاشتباكات الحدودية بين البلدين وتدهور الوضع اندلعت الحرب في أيلول ١٩٨٠ (حرب، ١٩٨٠، ١٨٥-١٨٦).

لقد التزمت دول الخليج العربي الحياد في هذه الحرب، مع مساندة العراق بالحدود التي لا تستفز إيران وتجعلها تستهدف دول الخليج عسكريا (مقلد، ١٩٨٤، ٢١٩)، فقد أيدت دول الخليج العراق من خلال البرقيات التي أرسلوها للحكومة العراقية، كذلك الالتزام الرسمي بالحياد وطلب إيقاف هذه الحرب (النداوي، ١٩٩٠، ١٥٩).

كان الموقف العُماني اكثر حيادا، إذ كانت إيران طوال مدة الحرب تهدد بإغلاق مضيق هرمز، لذا صرح السلطان (قابوس بن سعيد) قائلاً : "**لا اعتقد أن الإيرانيين سوف يتخذون قرارات عشوائية** " وزاد أيضا : " **أن مسؤولية حماية مضيق هرمز مسؤولية خليجية جماعية** " قاصدا أن لإيران دور أساس في حماية المضيق (القحطاني، ٢٠٠٠، ٧٠–٧١).

لقد التزمت عُمان في سنتي الحرب الأولى الحذر، لكن بعد انتهاك أيران المياه الإقليمية العُمانية وحصول اشتباك مسلح بين الطرفين في مضيق هرمز عام ١٩٨٢ زاد التوتر بين البلدين، مما حدا بوزارة الخارجية العُمانية استدعاء القائم بالأعمال العُماني من طهران، و تبرعت للعراق بـ(١٠) ملايين دولار لدعم المجهود الحربي (عباس، ٢٠١٤، ٥١٦)، فكان هذا التوجه تحولا في السياسة العُمانية تجاه الحرب، وتحولا أيضا في استراتيجية عُمان الأمنية بصورة عامة.

لقد عززت عُمان من موقفها الذي أصبح يميل إلى العراق، ففي العاشر من كانون الأول عام ١٩٨٣ وصف السلطان قابوس إيران بانها تستخدم أساليب هدامة ومخربة في آلية التعامل مع المنطقة (عباس، ٢٠١٤، ٥١٧)، كما أعلنت عُمان وقوفها بجانب العراق في تصديه لإيران ، إلا إن ذلك لم يستمر طويلا، فقد عادت العلاقات بين الطرفين العُماني والإيراني بسرعة (عبدالله & العثمان، ٢٠١١، ١٧٦). مما يعني إن رد فعل عمان كان مؤقتا للرد على التجاوزات الإيرانية وما لبثت أن عادت الى سياستها المعهودة.

من الجدير بالذكر أن عُمان استضافت اثناء الحرب محادثات سرية بين العراق وإيران، كما رفضت الدعوة الخليجية عام ١٩٨٧ بمقاطعة إيران دبلوماسيا ومحاصرتها اقتصاديا، كما رفضت طلب العراق استخدام اراضيها في الهجوم على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى (البلوشي، ٢٠١٦، ٥٩).

٢-حرب الخليج الثانية:

شهدت منطقة الخليج العربي في عام ١٩٩٠ تصعيدا خطيرا بين العراق والكويت بعد اتهام العراق للكويت بالتلاعب بأسعار النفط، والتنقيب عن النفط في مناطق قرب الحدود العراقية، وبعد فشل الوساطات العربية اجتاحت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ (جلود، ٢٠١٧، ٨٣-٨٦).

وكعادتها تبنت عُمان سياسة تحاول من خلالها جاهدة حل الأزمة الكويتية العراقية لتجنب ويلات الحرب وآثارها المدمرة، إلا إن ذلك لم يمنعها من اصدار بيان رسمي أدانت فيه الغزو العراقي لأراضي الكويت وطالبت العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من كامل الأراضي الكويتية، وعودة الشرعية إليها، كما شاركت السلطنة في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت لبحث تطورات الموقف بين القادة العرب، وعندما قام وزير الدولة العُماني للشؤون الخارجية (يوسف بن علوي) بزيارة العاصمة الأمريكية واشنطن اجتمع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب(١٩٨٩-١٩٩٢)، لبحث تطورات الموقف ودعا إلى عودة الشرعية الكويتية ، كما وجه (هيثم بن طارق بن تيمور) وكيل وزارة الخارجية العُمانية للشؤون السياسية نداءً للعراق يدعوه للتجاوب مع الحل السلمي لأزمة الخليج، كما طالب السلطان قابوس في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٩٠، في كلمة له بمناسبة اليوم الوطني للسلطنة بالتوصل إلى حل سلمي لأزمة الغزو العراقي للكويت يقوم على القرارات الدولية، ويعيد إلى الكويت سلطتها الشرعية، مشيرا إلى الاتصالات التي تجري في هذا الشأن وتشارك السلطنة فيها بدور محوري (البورسعيدي، ٢٠١٧).

لقد كانت عُمان من الدول التي انخرطت ضمن الجهد العسكري ضد العراق لعلمها أن الأمر قد حسم؛ إذ صرح السلطان قابوس في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٠ في معرض حديثه مع رئيس وزراء اليابان (توشيكي كايفو) قائلا:" **الدول العربية تشعر بالإحباط لأن فرص الحل السلمي للأزمة أصبحت ضئيلة، وأن الخيار العسكري أصبح هو الأقرب** " ("بدون عنوان"، ١٩٩٠، ١٦)، وقد كان تصريح سلطان عُمان دقيقا؛ إذ تم إطلاع بوش على خطة الهجوم البري والجوي على العراق بعد ثلاثة أيام من هذا التصريح (شوارتزكوف، ١٩٩٩، ٣٥٠).

كانت قوات دول الخليج العربي المشاركة في الحرب: نحو (٦٠) ألف جندي؛ (٤٠) ألف منهم سعوديون و(٧) ألاف كويتيون (شوارتزكوف، ١٩٩٩، ٢١)، و(٥) ألاف عُماني (عباس، ٢٠١٤، ٥٣٠)، و(٨) مقاتل من باقي دول الخليج، وقد شاركت السعودية بـ(٥٠٠ دبابة و١٨٠ طائرة) والكويت بـ (٦٠ دبابة و٢٠ طائرة) وعُمان وقطر والإمارات والبحرين بـ(٢٤ دبابة و٨٠ طائرة) (جلود، ٢٠١٧، ١١٠).

٣-حرب الخليج الثالثة:

بعد اندلاع حرب الخليج الثالثة في آذار ٢٠٠٣ (الاحتلال الأمريكي للعراق) لم تضع عُمان قيوداً على عمل القوات الأمريكية، إذ حصلت الولايات المتحدة على قواعد قادرة على استيعاب القاصفات الاستراتيجية (B-52) و(P-1) وطائرات نقل منذ تشرين الأول ٢٠٠٢ (Lawson, 2004, 10) ، وقد تمركزت القوات الأمريكية المعدة لعملية الغزو في قاعدة (ثمريت)، و قاعدة (مصيرة) الجوية وبنت مخازن فيها، فضلاً عن قاعدتي السيب ومسقط، و قاعدة جوية للدعم اللوجستي في المثنى، إذ انتشر في عُمان نحو (٣) ألاف عسكري أمريكي (سويد، ٢٠٠٤، ١٢٦-١٢٧). وهذا التمركز يعني أن الموقف العماني من الحرب كان (الحياد السلبي).

رابعا: سياسة عُمان تجاه التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي:

بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي أخذت عُمان تعتمد على التواجد الأمريكي لممارسة نفس الدور الذي اضطلعت به القوات البريطانية، لاسيما إنها سمحت للولايات المتحدة بالتمركز في قواعدها العسكرية منذ خمسينيات القرن العشرين بصورة بسيطة (جلود، ٢٠١٧، ٦٠)، لكن الأمور تطورت بعد أن حصلت القوات الأمريكية في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٥ على حق إقامة قاعدة جوية في جزيرة (مصيرة)، للإشراف على منطقتي الخليج العربي وبحر العرب، أنفقت وزارة الدفاع الأمريكية عليها نحو(280) مليون دولار، أيضا حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في قاعدتي (ثمريت) و(صلالة)، لاسيما بعد أن أعلنت القوات البريطانية عن انسحاب ما تبقى من قواتها من (صلالة) و(مصيرة) أخر معاقلها في الخليج العربي في الحادي والثلاثين من آذار 1977 ، لتكون القوات الأمريكية هي القوات الأجنبية الوحيدة في سلطنة عُمان، تلى ذلك حصول سلطنة عُمان على قروض أمريكية من أجل شراء أسلحة لتطوير أداء القوات العُمانية، ووصفت هذه القروض بأنها مقابل الوجود العسكري الأمريكي في السلطنة (العاني، ٢٠١١، ١٨٤–١٨٦).

كانت دول الخليج العربي قد وقعت عدة اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة في السابق، طابعها تسهيل الوجود العسكري وتأجير قواعد، إلا أن عُمان كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٨٠ (Lawson, 2004, 10)، أمدها عشر سنوات، منحت الولايات المتحدة بموجبها عُمان مساعدات عسكرية مقابل تسهيلات في قواعدها وموانئها، وبعد التوقيع أعلنت عُمان في بيان رسمي أنها منحت الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بالحدود المكفولة للدول الصديقة وفقاً للاتفاقية، وإنها لم تمنح الولايات المتحدة حق إقامة قواعد، أو وجود دائم لقوات عسكرية (سويد، ٢٠٠٤، ٨٨)، إلا أن التجربة التاريخية تشير إلى إخفاء جزء من بنود مثل هذه الاتفاقيات (Lawson, 2004, 10)

، ومن أهم ما رشح من بنود هذه الاتفاقية منح الولايات المتحدة مزية التخزين المسبق للأسلحة على الأراضي العُمانية (الشمري، ٢٠١٣، ١٢١)، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الطرفان بتجديدها كل عشر سنوات تلقائيا (*Masirah Base*, n.d.).

لقد حصلت عُمان مقابل الاتفاقية الأمنية في المدة (١٩٨٠-١٩٨١) على (٢٠٠) مليون دولار من الولايات المتحدة ، فضلا عن ذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة المنشآت العُمانية للعمليات الأمريكية خلال حرب الناقلات (١٩٨٦-١٩٨٨) (سويد، ٢٠٠٤، ٨٨)، ويبدو أن الاتفاقيات مع عُمان ترتبط مباشرة بأهمية استمرار الملاحة في الخليج العربي، لذلك كان من الضروري وجود قوات أمريكية جاهزة للقتال، خوفاً من أي تهديد إقليمي أو دولي وتطبيقا لمبدا كارتر (Degang, 2010, 48)، وخلال المدة (١٩٧١-٢٠٠٣) أفادت القوات الأمريكية في عُمان من (٧) منشآت هي:

١- قاعدة مصيرة:

تقع هذه القاعدة في جزيرة مصيرة في بحر العرب بمحاذاة الساحل الشرقي لسلطنة عُمان، تطل على بحر العرب، وهي الجزيرة الأكبر في سلطنة عُمان وتقدر مساحتها بـ (65) كيلومتر طولاً و(15) كيلومتر عرضاً (عبدالله، ٢٠٠٥، ٣٦؛ *Masirah Base*, n.d.)، مما أتاح لقاعدة مصيرة استقبال مختلف الطائرات والقاذفات الإستراتيجية الثقيلة ولاسيما القاذفة (B- 52) وقـد وضعت الولايات المتحدة برنامجاً خاصاً بهذه القاعدة، يتضمن بناء مخازن ذخيرة ومؤن وثكنات ومراسي بحرية وأجهزة اتصالات مختلفة (الشمري، ٢٠١٣، ٨٦).

يشكل موقع القاعدة عقدة استراتيجية للقوات الجوية الأمريكية، إذ تؤثر من حيث السيطرة والمراقبة على كل من مدخل مضيق باب المندب ومضيق هرمز (القصاب، ٢٠٠٢، ٥٤)، مما منح القوات الأمريكية فرصة الإشراف على الخليج العربي والبحر

العربي والمحيط الهندي، من خلال ممارسة عملية الرصد والمراقبة على جميع السفن الداخلة والخارجة إلى الخليج العربي(الشمري، ٢٠١٣، ٨٦).

أما أبرز المهام التي قامت بها الولايات المتحدة انطلاقاً من هذه القاعدة: استخدامها اثناء الحرب العراقية– الإيرانية ولاسيما في أعمال المراقبة، والتحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية، والتدخل في الصومال عام ١٩٩٣، وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، إذ انطلقت من هذه القاعدة أكثر من (1100) مهمة، لضرب أفغانستان. أما أبرز القوات الأمريكية التي تمركزت في هذه القاعدة فهي القوات الملاحية الأمريكية(C22-COD) ، والقوات الاحتياطية الحربية(WRM)، فضلاً عن عدد من الفنيين (*Masirah Base*, n.d.).

٢–قاعدة مسننة الجوية:

تقع في منطقة المسننة على بعد (120) كيلومتر غرب مسقط، وقد انتهى العمل بهذه القاعدة عام 2000، وأسهمت سلطنة عُمان مع القوة الجوية الأمريكية في بناء هذه القاعدة على وفق المواصفات الأمريكية التي تستخدمها الطائرات الحربية الأمريكية، وتم بناء طرق فيها بمسافة (6،4) كيلومتر، فضلاً عن الثكنات العسكرية والبنى التحتية، وقد قدرت كلفة مشروع بناء هذه القاعدة بنحو (150) مليون دولار، وتمركزت فيها أنواع من الطائرات الأمريكية (جلود، ٢٠١٧، ١٨٥).

٣–قاعدة ثمريت الجوية:

تقع جنوب عُمان، وهي بمثابة مستودع تخزين، تعمل على تزويد القواعد الأخرى في منطقة الخليج العربي بالخيم والمعدات، وتقدم خدمات لجناح القوة الجوية الأمريكية الأولى، كما تقدم خدمات إلى جناح البعثة الجوية الـ (305)، وقد كان لهذه القاعدة دور في التحضيرات العسكرية لحرب الخليج الثانية، وأول عمل بدأ في هذه القاعدة أثناء تلك المدة بناء (مدينة الخيمة) التي اكتملت في الخامس عشر من أيلول 1990، بعد أن وصلت إليها قوات إسناد أمريكية قدرت بـ(1000) مقاتل وبأسلحة تزن (588)

طناً، كما تم نشر جناح الطيران التقني الـ(1660) في هذه القاعدة لدعم العمليات العسكرية ضد العراق. وفي السابع عشر من نيسان 1996 تم نشر فرقة (823rd Red Horse) وجناح العمليات الخاصة الـ(16) للمشاركة في عمليات بناء الطرق والتوسعات الجارية في منشآت القاعدة (*Thumrait Air Base*, n.d.)، وهذه الأخيرة مسؤولة عن توفير ودعم منظومات القواعد بالوقود والمؤن والمساعدات الطبية ومعدات الإسناد المتحركة من مركبات ورادارات، فضلاً عن مسؤولية الخدمة والخزن والأمن والتفتيش الدوري وعمليات الإصلاح والتحميل وإعادة البناء (الشمري، ٢٠١٣، ٨٩)، وفي أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان عام 2001 نشرت الولايات المتحدة في هذه القاعدة نحو (500) عسكري من (الكوماندوز) والقوات المحمولة جوا (سلامة، ١٩٨٠، ٣٢)، وفي عام 2002 تمركز جناح البعثة الجوية الـ(406) بالقرب من قاعدة (ثمريت) الجوية، وتم تجهيز القاعدة بطائرات للإرضاع الجوي (*Thumrait Air Base*, n.d.).

٤-ميناء قابوس:

يقع بالقرب من العاصمة مسقط وهو أحد الموانئ التي تسهم في تقديم الدعم اللوجستي للبحرية الأمريكية، وخلال العام 2000 جرت عمليات توسيع لهذا الميناء لزيادة قدرته الاستيعابية، وبناء عدد من المخازن (*Mina Qabous*, n.d.).

٥-ميناء مسقط:

يقع في العاصمة مسقط، ويتمتع الأسطول الأمريكي الخامس فيه بتسهيلات لوجستية، فضلاً عن استخدامه من القيادة الوسطى الأمريكية في الحالات الطارئة (*Mina Qabous*, n.d.).

٦-ميناء صلالة:

يقع جنوب سلطنة عُمان، افتتح عام ١٩٩٨ ويعد واحداً من أكبر (٢٠) ميناءً في العالم، استخدم من القوات الأمريكية لإجراء دوريات بحرية، وتملك الشركات الأمريكية (٢٠٪) من أسهمه (*Port Salalah (export raysaut)*, n.d.).

٧-مطار السيب الدولي:

يقع على بعد نحو(٣٢) كيلومترا غرب مسقط، منذ عام ١٩٨١ عملت الولايات المتحدة على برنامج لتطويره وبناء ملاجئ جوية محصنة فيه، فضلاً عن بناء مخازن عتاد ومؤن، ويعد مطار السيب الدولي أهم قاعدة للنقل والدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي (الشمري، ٢٠١٣، ١٠٤).

أما أبرز الوحدات العسكرية الأمريكية التي تمركزت فيه: فريق البعثة الجوية الـ(763)، فرقة (Harvest Falcon) للإرضاع الجوي، القوات الاحتياطية الحربية الـ(1440)، فضلاً عن المساعدات الطبية والمؤن والمعدات الأخرى (*Seeb International Airport, Oman*, n.d.).

خاتمة واستنتاجات:

بُنيت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على أساس النأي بالبلاد عن الصراعات والنزاعات الاقليمية والدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ولاسيما في المجال الأمني. لقد كان الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ سببا في بحث دول الخليج العربي عن صيغة جديدة لأمن الخليج العربي، وقد كانت سلطنة عُمان سباقة في طرح عدد من المشاريع الأمنية الذاتية، فضلا عن إنها كانت الدولة الخليجية الأولى التي توقع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠، تجدد تلقائيا كل عشر سنوات، وهي قائمة حتى الأن.

فيما يخص سياسة عُمان تجاه حروب الخليج الثلاثة؛ فبعد اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية استمرت عُمان باستخدام استراتيجية الحياد المفرط، وحتى عندما

تخلت عن هذه الاستراتيجية اثناء مجريات الحرب، كان ذلك مؤقتا وما لبثت أن عادت إلى استراتيجيتها في السياسة الخارجية، أما بعد اندلاع أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) فقد تلخص الموقف العماني بالسير ضمن الاستراتيجية الخليجية ضد العراق، لكنها في ذات الوقت أبقت على العلاقات الدبلوماسية مع العراق.

فيما يخص حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ فقد كانت عُمان تسير ضمن الاستراتيجية الأمريكية كعادتها، إذ فتحت قواعدها ومطاراتها للجهد العسكري الأمريكي الذي كان يعد العدة لغزو العراق، إذ أفادت القوات الامريكية من قواعد ومنشآت عدة على الأراضي والمياه الإقليمية ولاسيما قاعدتي (مصيرة وثمريت)، في هذه الحرب وغيرها.

الاستنتاجات:

١- تقوم فلسفة السياسية الخارجية العمانية على أساس الحياد المفرط والناي بالنفس عن المشكلات الإقليمية والدولية، ويبدو إن التفسير الأقرب لسبب انتهاج عمان لهذه السياسة؛ الموقع الجغرافي المطل على مضيق هرمز وايران، فقد فرض الموقع الجغرافي العُماني على السلطنة في مجال الأمن أن تتخذ سياسة تحاول من خلالها فرض مقاربة مع جارتها إيران، كذلك طبيعة العائلة الحاكمة في عُمان(البوسعيد) وارثهم التاريخي في الحكمة، أيضا الوزن الجيوسياسي العماني محدود الإمكانات، فضلا عن الاختلاف المذهبي مع دول الخليج (ينتشر المذهب الاباضي في عمان).

٢- على الرغم من أن عُمان من أكثر الدول الخليجية طرحا للمشاريع الأمنية المختصة بحماية الخليج العربي، إلا إنها وفي نهاية المطاف اعتمدت على حماية الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أنها أدركت مبكرا أن حماية أمنها وأمن الخليج العربي مهمة أكبر من دول الخليج في ظل تحديات إقليمية ودولية.

٣- كانت مشاريع عُمان الأمنية بمثابة خط صد موازي لا يتعارض مع فلسفتها بالاعتماد على القوات الأمريكية، وهذه السياسة العُمانية بعيدة المدى لا يُتوقع أن يتم تغيرها في السنوات والعقود القادمة.

٤- لم تتجاوب دول الخليج مع المشاريع الأمنية العمانية، ففي المشاريع التي كانت ايرانت مشاركة فيها كان العراق يرفض رفضا قاطعا اشراك ايران في أي مشروع امني خليجي وبعد خروج العراق من المعادلة الأمنية منذ تسعينيات القرن العشرين، كانت السعودية وهي الدولة الأكثر تأثيرا بين دول الخليج ترى أن تطوير قوة درع الجزيرة يأتي بالمقدمة قبل التفكير في مشروع أخر.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

البستكي، ن. ع. (٢٠٠٣). *أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق Gulf Security from Invasion of Kuwait to The Invasion of Iraq*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

البلوشي، م. ي. (٢٠١٦). أثر العلاقات العُمانية– الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي The Omani-Iranian Relations Impact on the Cooperation Council Countries Security After the Arab Spring. *مجلة المستقبل العربي*، ٤٤٥.

البورسعيدي، ن. (٢٠ شباط ٢٠١٧). *ما الذي كتبه الإعلام الكويتي عن موقف السلطنة من الغزو العراقي سنة ١٩٩٠م What Did the Kuwaiti Media Write About the Sultanate's Position on the Iraqi Invasion in 1990*. صحيفة أثير العُمانية.
http://www.atheer.om/archives/428129

الجشعمي، أ. ي. ز. (٢٠١٧). مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بين دول الخليج العربي The Gulf Cooperation Council and Its Role in Promoting Economic and Military Development Between the Arab Gulf States. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، ٢٥ (٢).

الشمري، م. (٢٠١٣). *عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج The Gulf Militarization the American Military Presence in the Gulf*. العربي للنشر والتوزيع.

العاني، س. ع. م. (٢٠١١). *القواعد والتسهيلات الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤٥–١٩٧٨ American Rules and Facilities in the Arabian Gulf 1945-1978*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الأنبار.

العبدلي، ع. (١٣ تشرين الثاني ٢٠١٤). السياسة الخارجية العُمانية *Omani Foreign Policy*. *صحيفة الأيام البحرينية*، ٩٣٤٨.

العريمي، م. ب. م. (٢٠٠٧). *الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي Omani Vision of Gulf Cooperation*. مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

القحطاني، ع. م. (٢٠٠٠). مضيق هرمز وأمن الخليج Hormuz Strait And Gulf Security. *مجلة الوثيقة*، ١٩ (٣٨).

القصاب، ع. ع. (٢٠٠٢). أهم سمات إعادة تنظيم القوات الأمريكية The Most Important Features of the American Forces Reorganization. *مجلة الحكمة*، ٢٢.

المسفر، م. ص. (١٩٩٨). التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي Security Challenges for the Gulf Cooperation Council Countries. *المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد*، ٩.

النداوي، م. ج. (١٩٩٠). *السياسات الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات Iranian Policies Towards the Arabian Gulf Until the Eighties*. مركز دراسات الخليج العربي/ مطابع دار الحكمة.

بدون عنوان. (١٩٩٠). *مجلة الدفاع العربي*، ١٥ (٢).

جلود، م. خ. (٢٠١٧). *الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٣: دراسة في العلاقات العسكرية والاقتصادية The United States of America and the Countries of the Gulf Cooperation Council 1990-2003: A Study in Military and Economic Relations*، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة. جامعة الموصل.

حرب، أ. ا. (١٩٨٠). أبعاد النزاع العراقي الإيراني The Iraqi -Iranian Conflict Dimensions. *مجلة السياسة الدولية*، ١٢ (٦١).

خزار، ف. م. (٢٠١١). موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني رؤية جيوبولوتيكية استشرافية The Gulf Cooperation Council States Position Regarding the Crisis of the Iranian Nuclear Program a Geopolitical Forward-Looking Vision. *مجلةالخليج العربي*، ٣٩ (١-٢).

سلامة، غ. (١٩٨٠). *السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ دراسة في العلاقات الدولية Saudi Foreign Policy Since 1945 A Study in International Relations*. الدراسات الاستراتيجية (٢)/ معهد الإنماء العربي.

سلمان، ع. م.، والتميمي، ج. م. ح. (٢٠١٣). موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني من منطقة شرق قناة السويس للمدة ١٩٦٨-١٩٧١ The Arab Gulf States Position Regarding the British Withdrawal from the East of the Suez Canal for the Period 1968-1971. *مجلةكلية التربية الأساسية*، ٢٢ (٩٤).

سويد، ي. (٢٠٠٤). *الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج Foreign Military Presence in the Arabian Gulf a*

Reality and Options for an Invitation to Arab Islamic Security in the Gulf. مركز دراسات الوحدة العربية.

شوارتزكوف، ن. (١٩٩٩). *الأمر لا يحتاج إلى بطل (مذكرات شوارتزكوف) It Does Not Need a Champion of the (Schwartzkov Memoirs)*. (ن. ا. صدوق وغ. الجابري (مترجمين)؛ (ط ٣). دار الكتاب العربي.

عباس، ع. ح. (٢٠١٣). استراتيجية الأمن والدفاع العُماني نحو مضيق هرمز ١٩٦٨-١٩٨٠ Omani Security and Defense Strategy Towards the Strait of Hormuz 1968-1980. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، ١٢ (٤).

عباس، ع. ح. (٢٠١٤). موقف سلطنة عمان من حرب الخليج الأولى والثانية The Position of The Oman Sultanate on the First and Second Gulf War. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، ١٣ (١).

عبدالله، ط. خ. (٢٠٠٥). جزيرة مصيرة الاستراتيجية دراسة تاريخية وثائقية Strategy Masirah Island a Historical Documentary Study. *مجلة آداب البصرة*، ٣٩.

عبدالله، ط. خ.، والعثمان، ب. ع. (٢٠١١). العلاقات العراقية العُمانية١٩٧٠-١٩٨٨، في العلاقات العراقية الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل Iraqi-Omani Relations 1970-1988، In Iraqi-Gulf Relations، Activate the Participants for A Better Future. *المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة للمدة ١٣-١٤ نيسان ٢٠١٠*.

عرب، م. ص. (٢٠١٢). *الدولة في الفكر الإباضي.The State Is in the Ibadi Thought*

محمد، س. ع. (٢٠٠٩). مضيق هرمز الوضع الجيوبولوتيكي والصراعات الإقليمية – دراسة سياسية - The Strait of Hormuz Geopolitics and Regional Conflicts - Political Study. *مجلة الخليج العربي*، ٣٧ (٣-٤).

مسن، ح. ب. س. ب. م. (٢٠١٧). *مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ Omani Foreign Policy Pillars in Light of Regional Changes 2005-2016، رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الشرق الأوسط.

مقلد، إ. ص. (١٩٨٤). *أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي Gulf Security and International Conflict Challenges*.

موسوعة مقاتل الصحراء. (د.ت). *بناء قوة دفاع عسكرية خليجية مشتركة Building A community Gulf Military Defense Force*.
www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec06.doc_cvt.htm
موقع الجزيرة نت. (د.ت). *قابوس بن سعيد Qaboos Bin Saeed*.
www.aljazeera.net/8B8DF8B4-1E64-4765-B86B-4360407E2DB3
موقع الجزيرة نت. (٢٠١١، مارس ١٥). *قوات درع الجزيرة Al Jazeera Shield Forces*.
www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/15

المصادر الأجنبية:

Ahady, A. U.-H. (1994). Security in the Persian Gulf After Desert Storm. ***International Journal, 49*****(2).**

Chookiat Panaspornprasit. (2005). ***US-Kuwaiti Relations1961-1992*****. First published, Rout ledge.**

Degang, S. (2010). The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics of Readjustment. ***Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 4*****(4).**

Lawson, F. H. (2004). Political Economy Geopolitics and the Expanding US Military Presence in the Persian Gulf and Central Asia. ***Ritical Middle Eastern Studies Journal, 13*****(1).**

Lones, J. (2015). ***Oman`s Quiet Diplomacy*****. Norwegian Institute of International Affairs. www.nupi.no/en/content/download/.../Jeremy Jones.pdf**

Masirah Base**. (n.d.). Global Security.**
www.globalsecurity.org/military/facility/masirah.htm

Mina Qabous**. (n.d.). Global Security.**
www.globalsecurity.org/military/facility/mina-qabus.htm

Port Salalah (export raysaut)**. (n.d.). Global Security.**
www.globalsecurity.org/military/facility/salalah.htm

Seeb International Airport, Oman**. (n.d.). Global Security.**
www.globalsecurity.org/military/facility/seeb.htm

Thumrait Air Base**. (n.d.). Global Security.**
www.globalsecurity.org/military/facility/thumrait.htm